السياسات الاجتماعية عبر آلية الدعم وأثرها على المرأة الأرملة في ظل جائحة "كوفيد 19"

توفيق زلاتي

Forum of Federations
The Global Network on Federalism and Devolved Governance

Funded by the Government of Canada
Canada

Partners
Morocco Jordan Tunisia

السياسات الاجتماعية عبر آلية الدعم وأثرها على المرأة الأرملة في ظل جائحة "كوفيد 19"

زلاتي توفيق : باحث في القانونالعام بكلية الحقوق فاس

Email :taoufik10zolati@gmail.com

ملخص

شهد المغرب في السنوات الأخيرة ظاهرة تميزت بتزايد عدد الأرامل في أوضاع محفوفة بالمخاطر. كانت هذه الظاهرة أساس العديد من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بشكل متزايد بسبب عدم وجود استراتيجية وبرامج حكومية تستهدف النساء الأرامل بشكل خاص.

على الرغم من أن المغرب قد تبنى مؤخرًا بعض البرامج الاجتماعية (برنامج المساعدة المباشرة للأرامل في أوضاع محفوفة بالمخاطر ، نظام المساعدة الطبية ، برنامج مكافحة التسرب من المدرسة ، صندوق دعم التماسك الاجتماعي ، إلخ) تهدف إلى تعزيز السياسة الاجتماعية وخاصة الأفراد في المواقف الضعيفة. ومع ذلك ، لا تزال هذه البرامج غير كافية في مواجهة هذه الحالة الوبائية التي يعيشها العالم بأسره والتي أثرت على الأرامل في أوضاع محفوفة بالمخاطر.

في مواجهة تفاقم تأثير هذا الوباء على وضع النساء الأرامل في وضع محفوف بالمخاطر ، سنحاول في هذا العمل تحديد آثار هذا الوباء على الأرامل ، وتحديد المعوقات القانونية التي تعيقه. تحقيق أهداف هذه البرامج والسياسات الاجتماعية.

كلماتمفتاحية: النساء الأرامل، السياسات الاجتماعية، حالة طوارئ، جائحة، كوفيد -19

Résumé

Dans ces dernières années, le Maroc a connu un phénomène marqué par l'augmentation de nombre des femmes veuves en situation de précarité. Ce phénomène a été la base de plusieurs difficultés économiques et sociales qui s'engravent de plus en plus en l'absence

d'une stratégie et des programmes gouvernementaux destinés particulièrement aux femmes veuves.

Bien que le Maroc a adopté récemment certains programmes sociaux (programme d'aide direct des femmes veuves en situation de précarité, régime d'assistance médicale, programme de lutte contre le décrochage scolaire, fond d'appui à la cohésion sociale…) visant à promouvoir la politique sociale et plus particulièrement les individus en situation de vulnérabilité. Mais, ces programmes restent insuffisants face à cette situation de pandémie vécue par le monde entier qui a impacté les femmes veuves en situation de précarité.

Face à l'exacerbation de l'impact de cette pandémie sur la situation des femmes veuves en situation de précarité, nous aurons essayé au niveau de ce travail de déterminer les effets de cette pandémie sur les veuves, et de préciser les obstacles juridiques qui entravent la réalisation des objectifs de ces programmes et politiques sociales.

Mots clés : femmes veuves, politiques sociales, Etat d'urgence, pandémie, covid-19

مقدمة :

عرف العالم في الآونة الأخيرة شللا شبه تام على جميع مستوياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، نظرا لتفشي جائحة كورونا التي ضربت بالأخص الأمن الصحي العالمي، الذي يعتبر أحد عناصر النظام العام وهو أحد مكونات الأمن الإنساني الشامل إلى جانب الأمن الغذائي والأمن المائي ...، حيث إن المخاطر الصحية خصوصا في حالة الأوبئة مثلا تصبح مخاطر عابرة للقارات ولاتعترف بالحدود الجغرافية بين الدول ، والدليل على ذلك هو الانتقال السريع وغير المتوقع لوباء كورونا فيروس كوفيد 19والذي ظهر في "ووهان" بالصين الشعبية، وفي وقت وجيز انتقلت العدوى لأغلبية دول العالم.

جائحة فرضت على دول العالم تغيير أولوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث سيتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية: تقييد حركة الأشخاص وإغلاق الدول لحدودها ووضع مدن بكاملها تحت الحجر الصحي، توقف المدارس وإغلاق الشركات والمصانع ، واضطرت الكثير من الإدارات إلى اللجوء لتقنية العمل عن بعد ، مما خلف آثارا وخيمة على الاقتصاد والطاقة الإنتاجية. كما تأثرت شرائح اجتماعية كثيرة خاصة في الدول التي لم تعمل على مواكبة الإجراءات المتخذة بتدابير لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية[119].

[119]- صباح العمراني، جائحة كورونا والنساء: معاناة متعددة، مؤلف جماعي: جائحة كورونا والمجتمع المغربي فعالية التدخلات وسؤال المالات، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الإصدار الأول يونيو2020، ص 122.

ومع تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي المقترن بتقييد التجول وفرض تدابير العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كوفيد-19، أصبح العنف الجنساني يتزايد بشكل تصاعدي. وثمة نساء كثيرات يُجبرن بسبب 'الإغلاق العام' على أن يلزمن بيوتهن بجوار من يضطهدونهن، في وقتٍ أصبحت فيه خدمات دعم الضحايا معطلة أو بات الوصول إليها متعذراً[120].

وتهدد الأزمة الحالية بدفع المكاسب المحدودة التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتفاقم تأنيث الفقر والتعرض للعنف ومشاركة المرأة على قدم المساواة في القوة العاملة[121].

وفي هذا السياق أصدرت المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية بتاريخ 8 مارس 2020، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة حول وضعية المرأة في سوق الشغل. حسب المذكرة السالفة الذكر، يقدر عدد النساء في المغرب بحوالي 17.67 مليون أي 50,3%، منهن 13,4 مليون في سن النشاط (15 سنة فما فوق)، واحدة من كل ست أسر ترأسها امرأة، وثلثا هؤلاء النساء مطلقات أو أرامل[122]، إذ بلغت نسبتهما من بين النساء اللواتي يرأسن أسرا 55[123]%، وتزداد وضعية هذه النساء تردياً في وضعية الحجر الصحي مما يعرضهن للهشاشة. وقد دفعت هذه الوضعية الحكومة المغربية لإصدار مجموعة من التدابير والإجراءات لمواجهة تداعيات هذه الأزمة، مما كان لها أثر على السياسات الاجتماعية الموجهة لمجموعة من الفئات الهشة وخاصة فئة الأرامل موضوع الدراسة.

ولتحديد الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة، لا بد من تحديد بعض المفاهيم الأساسية كمفهوم "**السياسة الاجتماعية**" التي تمثل الاطار العام الذي يوجه عمليات التغيير الشاملة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وعلى ذلك فهي تتضمن اتجاهات بعيدة الارتجال في ضوء دراسات منظمة، ودقيقة لتحديد الخطوط العريضة التي يتم السير فيها لمواجهة مختلف المشكلات ومقابلة الإحتياجات المتعددة.

وتشير السياسة الاجتماعية في مجملها إلى : التوجيهات والمبادئ والتشريعات والأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الإنسان، إذن فالسياسة الاجتماعية هي ذلك الجزء من السياسة العامة الذي يعنى بالقضايا الاجتماعية[124].

يكتسي موضوع السياسات الاجتماعية عبر الية الدعم واثرها على المرأة الارملة في جائحة كورونا أهمية بالغة وذلك على اعتبار أنه ذو أبعاد قانونية وحقوقية وسياسية و اجتماعية، لاسيما وأن المغرب في مرحلة انتقال إلى الحداثة بكل ما تعنيه من ضرورة عصرنة وتطوير بناه الفكرية والاقتصادية والاجتماعية...، وتنقسم هذه الأهمية إلى أهمية نظرية وأخرى عملية :

فبالنسبة للأهمية النظرية أو العلمية فهي نابعة من كون هذا الموضوع شكل أرضية خصبة للنقاش والتفاعل بين العديد من الفعاليات داخل الأوساط الفكرية والحقوقية، كما يشكل البحث العلمي رافدا أساسيا من روافد تطوير الآليات الكفيلة بالنهوض بالمساواة،

120- أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات، الموقع : الأمم المتحدة، موجز للسياسات ، تاريخ التصفح 6 يونيو 2020.https://www.un.org:الإلكتروني

121- United Nations report : SHARED, RESPONSIBILITY, GLOPAL SOLIDARITY : Responding to the socio-economic impacts of COVID-19 ; March 2020, p 8.

122 توفر الأرملة على بطاقة راميد سارية المفعول وعدم خضوعها للضريبة، باستثناء الضريبة على السكن :- يقصد بالأرملة في وضعية هشة الرئيسي مع عدم الاستفادة من أي دعم أو معاش. أنظر الموقع الإلكتروني الرسمي http://www.da3m.ma/faq.html

123- صباح العمراني، جائحة كورونا والنساء: معاناة متعددة، مرجع سابق ص123-124.

124- أحمد محيى خلف صقر، التخطيط والسياسة الاجتماعية المفاهيم والأطر والآليات، دار التعليم الجامعي، الطبعة 2019، ص115.

ذلك أن الأبحاث العلمية الموضوعية يمكنها أن تقف على مكامن القوة من أجل تثمينها وعلى مكامن الخلل من أجل تقويمها، وذلك كله بهدف الإسهام في عملية السعي نحو المساواة .

أما على المستوى العملي ، فأهمية الموضوع تتجلى في دراسة أثار جائحة كورونا على دور المرأة من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، وكذا تقارير المؤسسات الرسمية والدراسات الميدانية.

وعليه فإن الإشكالية المركزية التي يثيرها هذا الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، تتمثل في مدى تأثير جائحة فيروس كورونا "كوفيد19" على آلية دعم النساء الأرامل ؟

وهي إشكالية تفرض الإجابة على جملة من الأسئلة من قبيل :

- ماهي القوانين المنظمة للنساء الأرامل في وضعية هشاشة ؟
- ماهي الإجراءات المتخذة لمواجهة أثر جائحة فيروس كورونا ؟ وما أثرها على وضعية النساء الأرامل ؟

ومن أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية الرئيسية فقد عملنا إلى تقسيم الموضوع إلى مطلبين :

المطلب الأول: اعتماد ألية اجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي

المطلب الثاني :مدى تأثير فيروس" كوفيد 19 "على صندوق دعم الأرامل

وذلك بالإعتماد على المنهج التحليلي وهو أقرب المناهج الى الدراسات القانونية ذات المضامين الاجتماعية، وكذا المنهج المسحي وهو أحد مناهج البحوث الوصفية التي تقوم على جمع وتحليل البيانات الاجتماعية عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة من أجل الحصول على معلومات من عدد كبير من الناس المعنيين بالظاهرة موضوع البحث[125].

1. المطلب الأول: اعتماد ألية اجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي

لقد عرفت السياسات العمومية[126] ذات البعد الاجتماعي قفزة نوعية في العشرية الأخيرة لاسيما مع إحداث الحساب الخصوصي المسمى "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" بموجب المادة 18 من قانون المالية لسنة

2012؛ وذلك بهدف المساهمة في تمويل برامج الدعم الاجتماعي، والمتمثلة فيما يلي :

---

[125] أحميدوش مدني :- الوجيز في منهجية البحث القانوني، مطبعة الجودة، الطبعة الاولى 2012، ص40.

[126] السياسات العمومية :- تحيل على مسار عملي مقصود من قبل الحكومة أو أحد مؤسساتها لتقديم حلول لقضية معينة تلاقي اهتماما عاما. انظر، مرشد العمل في القضايا الجندرية، منشورات مؤسسة Friedrich EBERT ، مكتبة الأردن، طبعة 2002، ص9.

- المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية.

– المساهمة في تمويل المساعدة للأشخاص ذوي الاحتجاجات الخاصة، سيما تلك المتعلقة بتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وباقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل والمساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال.

– المساهمة في النفقات المتعلقة بمكافحة الهدر المدرسي خاصة تلك المتعلقة بمنح الكتب واللوازم المدرسية ،برنامج "مليون محفظة"، وكذا المساعدات المالية المشروطة المباشرة لفائدة الأطفال المتمدرسين من أسر معوزة (برنامج تيسير).

– الدعم المباشر للنساء الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى في سن التمدرس طبقا للمادة 13 المكررة من قانون المالية لسنة 2014[127] .

ويندرج برنامج "الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى" وتفعيل نظام المساعدة الطبية " راميد " في سياق صيرورة هذه الدينامية المتصاعدة الهادفة إلى تعزيز السياسات الاجتماعية للدولة خاصة لفائدة بعض الفئات المعوزة والتي أذكت دينامية قوية في البرامج العمومية الرامية إلى تعزيز آليات التماسك والتضامن والحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية.

1.1. الفقرة الأولى : صندوق الدعم المباشر للنساء الأرامل

تواجه الأسر المعوزة بشكل عام أوضاعا اجتماعية واقتصادية صعبة، ويزداد الوضع قتامة بالنسبة للنساء الأرامل، وينتج عن هذه الظاهرة مشاكل يصعب التغلب عليها، ولهذا حاول المشرع المغربي تجاوز هذه المشاكل من خلال إحداث صندوق دعم الأرامل وإصدار مرسوم رقم 2.14.791 بتاريخ 04 ديسمبر 2014[128]، والمتعلق بتحديد شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة. وحسب مقتضيات المادة الثانية من هذا المرسوم تستفيد النساء الأرامل في وضعية هشة نيابة عن أطفالهن اليتامى الذين في حضانتهن واللواتي يتكفلن بهم، وذلك إلى غاية بلوغهم سن الواحد والعشرين سنة، والمشروط بمتابعة الدراسة أو التكوين المهني بالنسبة للأطفال البالغين سن التمدرس، ويستثنى من شرطي متابعة الدراسة أو التكوين وحد السن المذكور الأطفال اليتامى المصابين بإعاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المخصص للنساء الأرامل الحاضنات لأطفالهن، يدخل في نطاق الحساب الخصوصي لقانون المالية، الذي يحمل إسم : "صندوق دعم التماسك الاجتماعي "، وبالتالي فإن الدعم المتعلق بالنساء الأرامل، ليس عبارة عن حساب

---

[127] - تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016-2017، ص 96.

[128] - مرسوم رقم 2.14.791 صادر في 11 من صفر 1436 (4 ديسمبر) بتحديد شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الارامل في وضعية هشة الحاضنات الحاضنات لاطفالهن اليتامى. الجريدة الرسمية 6318 ل25 صفر 1436 (18 ديسمبر 2014). الصفحات 8504 الى 8506.

خصوصي مستقل، بل هو تعديل جاء به قانون المالية لسنة 2014، ثم بموجبه إدماج النساء الأرامل في وضعية هشة ضمن المستفيدين من صندوق دعم التماسك الاجتماعي، إلى جانب الدعم المخصص لتمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية، والدعم المخصص لمكافحة الهدر المدرسي، وكذا المساهمة في دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وتم اعتماد هذا القانون عبر آلية المراسيم، ليكون في منأى عن انتقادات السلطة التشريعية، حيث أن إصدار هذا القانون عبر تقنية المرسوم لا يحتاج سوى أخذ تأشيرة المجلس الحكومي، لكي يجد طريقه للنشر بالجريدة الرسمية[129].

كما أن المرسوم[130]، حدد في المادة 11 المبلغ الشهري للدعم في 350 درهما عن كل طفل يتيم، على ألا يتعدى مجموع الدعم 1050 درهم عن كل شهر للأسرة الواحدة .

كما حرم النساء الأرامل المستفيدات من تلقي أي دعم آخر، إذ جاء في المادة الرابعة على أنه لا يجوز: الجمع بين الدعم المشار إليه في المادة الأولى أعلاه وأي معاش أو تعويض عائلي أو أي دعم مباشر آخر يدفع من ميزانية الدولة، أو ميزانية جماعة ترابية أو تدفعه مؤسسة أو هيئة عمومية، كالمنح الدراسية أو الدعم المقدم في إطار برنامج " تيسير "[131].

1.2. الفقرة الثانية :نظام التغطية الصحية (راميد).

لتكريس مبدأ الحق في الصحة كما تنص عليه المواثيق الدولية والدستور المغربي، ولتعزيز السياسة الصحية التي تعتبر إحدى أهم الأولويات وأحد الأوراش الاصلاحية الكبرى ببلادنا، جاء القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية ، وحسب هذا القانون فإنه يهدف إلى :

- إحداث تأمين إجباري قائم على مبادئ وتقنيات التأمين الاجتماعي لفائدة الأشخاص المزاولين نشاطا يدر عليهم دخلا والمستفيدين من المعاشات وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والطلبة :
- إحداث نظام المساعدة الطبية قائم على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة السكان المعوزين[132].

وقد تم تفعيل نظام المساعدة الطبية سنة 2011، والذي يهدف إلى تمكين الفئات المعوزة والفقيرة غير القادرة على تحمل مصاريف العلاج، من الحصول على تغطية صحية أساسية، الاستفادة من مجانية العلاجات من خلال الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات العمومية والمؤسسات العمومية للصحة والمصالح الصحية التابعة للدولة سواء في الحالات الاستعجالية أو خلال تلقي العلاجات بالمستشفى. ويشترط في الراغب في الاستفادة من نظام المساعدة الطبية، طبقا لمقتضيات المادة 116 من القانون 00 . 65 :

---

129 - صباح العمراني، المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، مساهمة تحليلية لإدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية، مطبعة أفريقيا الشرق 2018 ، ص 287.

130 - مرسوم رقم 2.14.791 صادر في 11 من صفر 1436 (4 ديسمبر) بتحديد شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الارامل في وضعية هشة الحاضنات لاطفالهن اليتامى. الجريدة الرسمية 6318 ل25 صفر 1436 (18 ديسمبر 2014). الصفحات 8504 الى 8506.

131 - المادة الرابعة من المرسوم رقم 2.14.791 المتعلق بدعم الارامل.

132 - ظهير شريف رقم 1.02.296 صادر في 23 رجب 1423(3 اكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الاساسية، الجريدة الرسمية رقم 5058 الصادرة في 16رمضان 1423 (21 نوفمبر 2002). ص3449 .

- الأشخاص غير الخاضعين لأي نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وغير المتوفرين على الموارد المالية الكافية لمواجهة النفقات المترتبة عن العلاجات الطبية
- أزواجهم
- أولادهم غير المأجورين الموجودين تحت كفالتهم والبالغين 21 سنة على الأكثر والذين لا يستفيدون من أي تأمين إجباري أساسي عن المرض ويمكن تمديد هذا السن إلى حدود 26 سنة في حالة متابعة الدراسة شريطة إثبات ذلك.
- أولادهم المعاقون بغض النظر عن سنهم، والذين يستحيل عليهم بصورة كلية ودائمة القيام بعمل مأجور على إثر إصابتهم بعجز جسدي أو ذهني.

ويقبل للاستفادة من الخدمات المضمونة برسم المساعدة الطبية الأطفال الذين مع الأشخاص المستفيدين المشار إليهم أعلاه، والذين يوجدون تحت كفالتهم الفعلية التامة والدائمة شريطة الإدلاء بما يثبت ذلك، طبقا لما تنص عليه المادة 117 من القانون 00 .65.

كما يقبل بحكم القانون للاستفادة من المساعدة الطبية التامة المنصوص عليها في المادة 118 من القانون 00 .65 :

- نزلاء المؤسسات الخيرية ودور الأيتام والملاجئ أو مؤسسات إعادة التأهيل وأي مؤسسة عمومية أو خاصة غير ربحية، والتي تعمل على إيواء الأطفال المتخلى عنهم، أو الأشخاص البالغين الذين لا يتوفرون على أسرة.
- نزلاء المؤسسات السجنية.
- الأشخاص الذين لا يتوفرون على سكن قار.

يستفيد من نظام المساعدة الطبية كذلك الأشخاص المستفيدون من مجانية العلاج، برسم نص تنظيمي يخص تحمل تكاليف مرض أو عدة أمراض وفق ما تنص عليه المادة 119 من القانون 00 . 65. وحسب مقتضيات المادة 120 من القانون 00 . 65، تمنح الإدارة صفة مستفيد من نظام المساعدة الطبية بناء على طلب من المعني بالأمر ، وفق شروط وإجراءات تحددها نصوص تنظيمية، ويخول منح هذه الصفة الحق في الحصول على التحمل الكلي أو الجزئي للمصاريف المترتبة عن الخدمات المنصوص عليها في المادة 121 من نفس القانون، وتحدد المساهمة السنوية الجزئية للمستفيدين وإجراءات تطبيقها بموجب المرسوم رقم 177- 08- 2.

كما تتولى لجنة محلية دائمة محدثة لهذا الغرض على صعيد كل قيادة وباشوية وملاحقة إدارية، عملية البث في طلبات الاستفادة المودعة لدى السلطة الإدارية المحلية المختصة التابع لها محل سكنى صاحب الطلب. وقد يضطر طالب بطاقة راميد الى الانتظار شهورا قبل الحصول عليها، بسبب تعقيد المساطر والوثائق المطلوبة وتعدد المتدخلين، الى جانب تعثر اجتماعات اللجان والاهمال، الامر الذي يفتح الباب على مصراعيه للزبونية والمحسوبية والاستغلال الانتخابي والسياسوي لهذه العملية الانسانية والاجتماعية، التي تعتبر من صميم مسؤولية الدولة وحق المواطنين[133].

[133]- صباح العمراني ، المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، مساهمة تحليلية لإدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية مرجع سابق، ص 277.

إضافة إلى ذلك فقد شكل نظام المساعدة الطبية منفذا للعديد من الأسر للاستفادة من الخدمات الصحية. فقد أظهر تقرير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لسنة 2016 عن تساوي حسب النوع مع ارتفاع طفيف للإناث (53%).

بالنسبة للتوزيع حسب الحالة العائلية للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية. فيلاحظ هيمنة المستفيدين المتزوجين (73 في المئة). متبوعا بالعزاب (14 في المئة) في حين تشكل الأرامل 9 في المئة من المستفيدين، وهي كتلة لا يستهان بها خاصة أن الإناث منهم (93 في المئة) يفترض استفادتهن من دعم الدولة[134]. إلا أن معدل التجديد لايزال منخفضا إذ لم يتجاوز 46 في المئة في متم سنة 2017، كما أن معدل سحب البطاقات من طرف الأشخاص في وضعية هشاشة يظل ضعيفا بدوره إذ لا يتجاوز31 في المئة. ويمكن تفسير هذه الوضعية بتدني جودة العلاجات الناتج عن تزايد الطلب على العلاجات الموجهة الى المستشفى العمومي بعد تعميم نظام المساعدة الطبية دون القيام بتأهيل قبلي للقطاع[135].

2. المطلب الثاني :مدى تأثير فيروس كوفيد 19 على صندوق دعم الأرامل

قام المغرب بجهود لمحاربة الفقر بشكل عام ومحاولة التقليص من الفوارق الاجتماعية، ودعم الفئات الهشة، حيث عرف معدل الفقر بعض التراجع حسب الإحصائيات الرسمية[136].

وقد اتخذ المغرب عدة مبادرات لمحاربة الفقر والهشاشة في صفوف النساء منها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، صندوق التكافل الاجتماعي للنساء المطلقات المحرومات من النفقة كما تم توسيع دائرة المستفيدات للزوجة المعوزة والأم المهملة، صندوق دعم الأرامل، حق النساء في الانتفاع من الأراضي السلالية والولوج للحق في الملكية.

ورغم أهمية هاته الإجراءات فإنها تبقى جد محدودة ولا ترقى إلى مستوى يجعل المرأة المغربية تتمتع بالقدرة على مواجهة أعباء الحياة وتجيب على الحاجيات الاقتصادية الأساسية التي تضمن لها ظروف عيش لائق، حيث مازال المغرب يقبع في الرتب الأخيرة عالميا في مجال مساواة النوع الاجتماعي حسب المنتدى الاقتصادي العالمي باحتلاله الرتبة 137 من أصل 149 دولة[137].

2.1. الفقرة الأولى: الإجراءات الحكومية لمواجهة تداعيات الجائحة

[134] - تقرير أنشطة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي برسم سنة 2016 نظام المساعدة الطبية، ص 18.

[135] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سنة 2017 ، ص 126.

[136] - بين عامي 2001 و2014، تراجع الفقر بدرجة كبيرة في المغرب، فقد زاد متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بمعدل سنوي قدره 3.3 على الترتيب. انظر تقرير % و12.5% لشريحة العشرين بالمئة الأفقر من السكان)، وهبطت نسبة الفقر النقدي والحرمان إلى 4.8% (3.9% البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط في المغرب سنة 2017.

[137] - تقرير فيدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة نساء متضامنات حول الوضعية الحقوقية للنساء المغربيات 25 سنة بعد مؤتمر بيجن التقرير الموازي لفدرالية رابطة حقوق النساء، اكتوبر 2019، ص 3.

في ظل ما يشهده العالم من حالة طوارئ كبرى نتيجة تفشي فيروس كورونا القاتل، أعلنت الحكومة المغربية عن إنشاء لجنة يقظة لتتبع وتحديد الإجراءات اللازمة لمواكبة التأثيرات المحتملة على الاقتصاد المغربي، وكذا إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا "كوفيد 19 " بموجب المرسوم رقم 2.20.269[138].

وقد شرعت لجنة اليقظة الاقتصادية في اجتماعها ليوم الاثنين 23 مارس 2020 على أخذ مجموعة من التدابير للدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل المتأثر مباشرة بالحجر الصحي.

ونظرا لتعقيد هذه الإشكالية، اتخذ القرار لمعالجتها على مرحلتين :

المرحلة الأولى: تهم الأسر التي تستفيد من خدمة راميد وتعمل في القطاع غير المهيكل وأصبحت لا تتوفر على مدخول يومي إثر الحجر الصحي.

هذه الأسر يمكنها الاستفادة من مساعدة مالية تمكنها من المعيش والتي سيتم منحها من موارد صندوق محاربة جائحة كورونا الذي انشأ تبعا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وستحدد هذه المساعدة المالية على النحو التالي:

أولا: 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل.

ثانيا: 1000 درهم الاسرة المكونة من ثلاث إلى أربع أفراد.

ثالثا: 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص.

ويجب على رب الأسرة الذي يستفيد من خدمة راميد إرسال رقم بطاقة راميد الخاصة به عن طريق رسالة قصيرة من هاتفه المحمول إلى الرقم التالي 1212.

وتعتبر بطاقات راميد التي سيتم قبولها تلك التي كانت صالحة في 31 دجنبر 2019. ويمكن الإدلاء بالتصريحات ابتداء من الاثنين 30 مارس 2020. وسيتم توزيع المساعدات تدريجيا ابتداء من الاثنين 6 أبريل 2020 من أجل احترام الإجراءات الوقائية التي تمليها الجائحة.

ويمكن الاتصال بالرقم 1212 لتقديم المساعدة للأسر وكذا الرد على الشكايات.

وفي هذه الفترة من التضامن والتي تعرف تعبئة كبيرة فإن أي تصريح تلقائي لا أساس له من الصحة سيتعرض صاحبه لمتابعات قضائية.

[138] - مرسوم رقم 2.20.269 صادر في 21 من رجب 1441 (16 مارس 2020) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم فيروس كورونا " كوفيد 19" . الجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر ل22 رجب 1441 (17 مارس 2020).

المرحلة الثانية: تهم الأسر التي لا تستفيد من خدمة " راميد " ، والتي تعمل في القطاع غير المهيكل، والتي توقفت عن العمل بسبب الحجر الصحي، إذ ستمنح لها المبالغ المذكورة نفسها سابقا، من خلال منصة إلكترونية مخصصة لوضع التصريحات[139].

ومن خلال هذه الاجراءات يلاحظ غياب النوع الاجتماعي، بحيث أن المساعدة تكون باسم الزوج إن كانت بطاقة راميد باسمه، وهو ما يطرح إشكالا كبيرا في حالة الطلاق أو حالة تواجد الزوج خارج بلد الاقامة أو ترمل الزوجة، مما يلاحظ أن لجنة اليقظة الاقتصادية أغفلت فئة كبيرة من النساء، يزداد وضعها قتامة أكثر في حالة الطوارئ.

2.2. *الفقرة الثانية: حالة الطوارئ وأثرها على الأرامل*

لخطورة هذا الفيروس صدر في المغرب مرسوم بقانون 2.20.292 صادر بتاريخ 28 من رجب 1441 (23 مارس2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، ومرسوم رقم 2.20.293 صادر بتاريخ 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني المغربي لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19 "[140].

وقد أدى هذا الوضع الاستثنائي لجعل الأسر المعوزة بشكل عام و فئة الأرامل بشكل خاص موضوع الدراسة تعيش أوضاعا اجتماعية الاقتصادية صعبة، في ظل غياب إجراءات وتدابير استثنائية لفائدة الأرامل، مما يجعل المرسوم المتعلق بالدعم المباشر للنساء الأرامل يطرح جملة من الإشكاليات القانونية يمكن إجمالها في :

- إن المرسوم أقام تمييزا بين المرأة الحاضنة، والمرأة الأرملة غير الحاضنة، التي هي بدون أولاد، وكأن إرادة المشرع من وراء إصدار هذا المرسوم تنصرف إلى دعم أطفال النساء الأرامل، دون الاهتمام بوضعية النساء الأرامل في حد ذاتها وهو ويعتبر تمييزا غير مبرر ، ويتنافى والبعد الاجتماعي الذي هو الهدف وراء إحداث الصندوق [141].

وفي بحث ميداني[142] قمنا به لمنطقة واد أمليل إقليم تازة لفائدة ثمانية عائلات أرامل من بينهم عائلتين بدون أطفال، لم يستفدن من صندوق دعم الأرامل لكونهم غير حاضنات لأطفالهن اليتامى. فبالنسبة للعائلة الأولى تسكن في بيت زوجها المتوفي لوحدها وتعيش على تقاعده الزهيد الذي لا يتجاوز حسب قولها 300 درهم، مما يجعلها تجد نفسها أمام وضع اجتماعي طارئ يتفاقم يوما بعد يوم أدى بها إلى الانخراط في دوامة البحث عن مورد جديد للنفقة من خلال مساعدات الأقارب والجيران حسب قولها، وتأسف لحرمانها من الدعم المباشر للنساء الأرامل، كما أنها لم تتوصل بعد من أي دعم من صندوق تدبير جائحة كورونا وأنها تنتظر نتائج الشكاية التي قدمتها بمساعدة أحد جيرانها.

أما بالنسبة للعائلة الثانية فتعيش الأرملة مع والدها الكبير في السن وثلاث إخوة بنات ليس لها أي دعم، تجد نفسها المعيل الوحيدة لأسرتها من خلال العمل في تنظيف البيوت، ورغم استفادتها من نظام المساعدة الطبية " راميد " لكنها لم تحصل على الدعم المباشر

---

139 بلاغ الاجتماع الثالث للجنة اليقظة، www.finances.gov.ma-

140- أمينة رضوان :مدى مساهمة فيروس كورونا في إنهاء العلاقة الشغلية، مجلة الباحث العدد 17أبريل 2020ص 15، 288.

141- صباح العمراني ، مرجع سابق، ص .

142- بحث ميداني لمنطقة واد أمليل إقليم تازة، في إطار المقابلةمع ارامل في وضعية هشة.

لصندوق كورونا في المرحلة الأولى ، وبعد استفسارنا لها على عدم تقديم شكاية في الموقع الإلكتروني للشكايات كانت الإجابة : أنها لا تعرف القراءة وتنتظر شخصا من الجيران يقوم بهذه العملية بمبلغ 20 درهما للفرد.

وفي هذا الإطار يتبين أن صندوق دعم الأرامل أغفل فئة كبيرة من النساء الأرامل في وضعية معوزة، ويبقى السؤال ما مصير هذه الفئات ؟

- كما أن الإشكالية الثانية تتمثل أن المرسوم حرم النساء الأرامل المستفيدات من تلقي أي دعم آخر، إذ حسب المادة الرابعة فإنه : لا يجوز الجمع بين الدعم المشار إليه في المادة الأولى أعلاه وأي معاش أو تعويض عائلي أو أي دعم مباشر آخر يدفع من ميزانية الدولة أو ميزانية جماعة ترابية أو تدفعه مؤسسة أو هيئة عمومية. كالمنح الدراسية أو الدعم المقدم في إطار برنامج " تيسير "[143] ومن خلال هذا نجد أن هذه المادة الرابعة تقصي فئة الأرامل تماما من الاستفادة من صندوق تدبير جائحة كورونا رغم الظروف الاستثنائية وحالة الطوارئ التي يعيشها المغرب ، لأن الحكومة لم تصدر أي مرسوم أو قانون يخص هذه الفئة في ظل هذه الظروف الإستثنائية، كما أن نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالنسبة لستة عائلات يستفدن من الدعم المباشر للأرامل، لم يستفدن من صندوق تدبير جائحة كورونا رغم الاستفادة من نظام المساعدة الطبية " راميد " ، وذلك بحجة أنهم استفادوا من الدعم المباشر للنساء الأرامل ولا يمكن الجمع بينهما رغم أن بعض الأسر لا تحصل إلا على مبلغ 350 درهم في الشهر مما يجعلها تعيش في وضعية إقتصادية و اجتماعية صعبة. وتقول زهرة (53)، وهي أرملة وأم لأربعة أطفال، إنّها لم تحظ من أي دعم من صندوق تدبير جائحة كورونا رغم محاولتها التسجيل وأنها تتلقى الإجابة بالرفض بحجة أنها تحصل على الدعم المباشر للنساء الأرامل وتضيف: "كنت قبل هذا الفيروس أخرج إلى السوق لبيع بعض الدجاج والبيض والأرانب التي أقوم بتربيتها، لكن بعد هذا الفيروس وحالة الطوارئ أجد نفسي أمام وضعية صعبة رغم حصولي على الدعم المباشر للنساء الأرامل، لأني أقوم بتسديد نفقات الكراء والكهرباء ويجب علي العمل لتوفير القوت اليومي ". وتأسف من حرمانها من صندوق تدبير جائحة كورونا رغم الظروف الاستثنائية الصعبة التي تعيشها فئة الأرامل[144].

ويمكن القول أن نتائج هذه الدراسة الميدانية في ظل حالة الطوارئ التي عرفها المغرب، أظهرت أن المبادرة التي أطلقتها الحكومة من خلال ألية الدعم الموجهة للنساء الأرامل في وضعية هشة مند سنة 2014 ، لا تستجيب لتحقيق البعد الاجتماعي خاصة في الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة، بحيث تبقى فئة الأرامل في وضعية هشة محرومة من الإستفادة من أي دعم مباشر آخر بسبب الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل رغم حصول بعض العائلات على مبلغ زهيد (350 شهريا)، أو عدم الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل لأنهن لسن بحاضنات الأطفال ولا يتوفرن على شروط الاستفادة طبقا لمقتضيات المادة الثانية من مرسوم دعم الأرامل.

---

[143] - المادة الربعة من المرسوم رقم 2.14.791 المتعلق بدعم الارامل.

[144] - بحث ميداني لمنطقة واد أمليل إقليم تازة، في إطار المقابلةمع ارامل في وضعية هشة.

خاتمة :

خلال العشرية الأخيرة، تبنت الدولة مجموعة من السياسات الاجتماعية للنهوض بالنساء في وضعية هشاشة وذلك من خلال إصدار قوانين وإحداث حساب خصوصي موجه للفئات المعوزةوخاصة فئة الأرامل موضوع الدراسة، لكن أبانت جائحة كورونا عن وجود مجموعة من الاختلالات القانونية والواقعية أثرت على وضعية الأرامل في وضعية هشاشة. ولتجاوز هذه الاختلالات وجب على الحكومة :

- تبسيط المساطر والإجراءات القانونية المنظمة لصندوق دعم الأرامل في وضعية هشة.
- الإسراع بإخراج وتنزيل مشروع قانون السجل الاجتماعيالموحد.
- وضع سياسات إجتماعية تراعي البعد الإجتماعي في حالة الطوارئ
- وضع نظام معلوماتي متطور للوصول الى الفئات الهشة .
- رفع قيمة المساعدات الشهرية المدفوعة للأرامل في إطار صندوق دعم الأرامل.
- توسيع مستفيدي صندوق دعم الأرامل ليشمل الأرامل اللواتي هن بدون أبناء وبدون معيل.
- تحمل الدولة لمصاريف الماء والكهرباء في ظل حالة الطوارئ.

وأخير رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة للنهوض بالنساء في وضعية هشاشة يبقى التساؤل حول : مدى قدرة الحكومة المغربية على تقليص الفوارق الاجتماعية بين الجنسين ؟

لائحة المراجع :

الكتب :

- أحمد محيي خلف صقر، التخطيط والسياسة الاجتماعية المفاهيم والأطر والآليات، دار التعليم الجامعي، الطبعة 2019.
- صباح العمراني، المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، مساهمة تحليلية لإدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية، مطبعة أفريقيا الشرق 2018.
- أحميدوش مدني : الوجيز في منهجية البحث القانوني، مطبعة الجودة، الطبعة الاولى 2012.

المقالات :

- صباح العمراني، جائحة كورونا والنساء: معاناة متعددة، مؤلف جماعي: جائحة كورونا والمجتمع المغربي فعالية التدخلات وسؤال المالات، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الإصدار الأول يونيو2020
- أمينة رضوان :مدى مساهمة فيروس كورونا في إنهاء العلاقة الشغلية، مجلة الباحث العدد 17 أبريل 2020

القوانين والمراسيم :

- مرسوم رقم 2.14.791 صادر في 11 من صفر 1436 (4 ديسمبر) بتحديد شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الارامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى. الجريدة الرسمية 6318 ل25 صفر 1436 (18 ديسمبر 2014).
- ظهير شريف رقم 1.02.296 صادر في 23 رجب 1423(3 اكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الاساسية، الجريدة الرسمية رقم 5058 الصادرة في 16رمضان 1423 (21 نوفمبر 2002).
- مرسوم رقم 2.20.269 صادر في 21 من رجب 1441 (16 مارس 2020) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم فيروس كورونا "كوفيد 19" . الجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر ل22 رجب 1441 (17 مارس 2020).

تقارير :

– تقرير فيدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة نساء متضامنات حول الوضعية الحقوقية للنساء المغربيات 25 سنة بعد مؤتمر بيجن التقرير الموازي لفدرالية رابطة حقوق النساء، اكتوبر 2019.

– تقرير أنشطة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي برسم سنة 2016 نظام المساعدة الطبية.

– تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017

-تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016-2017.

- United Nations report : SHARED, RESPONSIBILITY, GLOPAL SOLIDARITY : Responding to the socio-economic impacts of COVID-19 ; March 2020

المواقع الإلكترونية :

- الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة https://www.un.org
- بلاغ الاجتماع الثالث للجنة اليقظة، www.finances.gov.ma
- da3m.ma/faq.html